المصـــــدر : الاقتصادية
التـــاريخ : 18-07-2006 العـــدد : 4663
الصفحـات : 2 المسلسل : 8

مناقشة بروتوكول لمكافحة الإرهاب والتسلل مع العراق ودول الجوار

مجلس الوزراء يوافق على تشكيل لجنة لإدارة النفايات الخطرة

التنديد باستغلال إسرائيل فلتان بعض العناصر لتشن حربا مسعورة على لبنان وفلسطين

جـدة- واس: قرر مجلس الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أمس تشكيل لجنة وطنية لتنفيذ استراتيجية لإدارة النفايات الخطرة في المملكة، ووضع خطة لرصد ومكافحة الاتجار والتخلص غير المشروع بالنفايات الخطرة.

وجاءت الموافقة بعد الاطلاع طلب ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام، بالمصادقة على تعديل في اتفاقية وبروتوكول بازل بشأن المسؤولية والتعويض عن الأضرار الناجمة عن نقل النفايات الخطرة، والتخلص منها عبر الحدود، وتنسيق المواقف في المحافل الدولية، وأعد مرسوم ملكي بذلك. ووافق المجلس في هذا الصدد على عدد من الإجراءات من بينها تشكيل لجنة وطنية من عدد من الجهات الحكومية، من بين مهامها الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لإدارة النفايات الخطرة، ومكافحتها في الحالات العادية وحالات الطوارئ في المملكة، ووضع خطة لرصد الاتجار غير المشروع بالنفايات الخطرة والتخلص غير المشروع منها. كما وافق المجلس على تفويض وزير الداخلية أو من ينيب للتباحث بشأن مشروع بروتوكول تعاون أمني بين حكومات العراق والدول المجاورة لها، في مجال مكافحة الإرهاب والتسلل والجريمة المنظمة، وذلك في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، ومن ثم توقيعه ورفع النسخة النهائية لاستكمال الإجراءات النظامية.

وقد أطلع الملك المجلس في بداية الجلسة التي عقدت أمس في قصر السلام في جدة على جملة الاتصالات واللقاءات والمشاورات التي تجريها المملكة، لتطويق الأزمة الخطيرة الناشبة في المنطقة، ووضع حد للعدوان الإسرائيلي على لبنان الشقيق، وإنهاء الحصار المفروض على الإخوة الفلسطينيين. وأوضح إياد بن أمين مدني وزير الثقافة والإعلام أن المجلس أكد أن الحرب التي تشنها إسرائيل على لبنان الشقيق وشعبه واقتصاده ومكونات حياته، وما تقوم به إسرائيل من تدمير متعمد ومتكرر وانتهاك لا يعرف حدا لحقوق الإنسان، واستهداف مقصود للمدنيين والأبرياء والتنكيل بهم دونما أي اعتبار للعهود والمواثيق الدولية والاعتبارات الإنسانية، هو امتداد لسياسات الاحتلال والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة. كما أكد المجلس أن ردود الفعل الدولية على الحرب الشاملة التي تشنها إسرائيل بكل ما أعطيت ومنحت من آلة وتقنية عسكرية يبين مدى تراخي المجتمع الدولي، وتغاضيه عن الجرائم الإسرائيلية، وأن التأييد المطلق لبعض الدول للسياسات الإسرائيلية أدى حتى إلى إعاقة مجلس الأمن من اتخاذ قرار بهذا الشأن.

مطالبة الدول الكبرى بحماية لبنان وتمكينه من بسط السيطرة على كامل أراضيه

وأكد المجلس أن تلك السياسات القاصرة قادت إلى محاصرة السلطة الفلسطينية سياسيا واقتصاديا وماليا، واستهدفت الإخلال بالتوازنات التاريخية المستقرة لبعض دول المنطقة، مما أدى إلى التطرف واليأس وتفاقم عدم

المصـــــدر :	الاقتصادية		
التـــاريخ :	18-07-2006	العـــدد :	4663
الصفحـات :	2	المسلسل :	8

خادم الحرمين خلال جلسة مجلس الوزراء أمس في جدة. «واس»

الاستقرار وانهيار الأمن الاجتماعي وتفتت القرار الوطني داخل القطر الواحد، ونجم عنه انفلات بعض العناصر والتيارات، وانزلاقها إلى قرارات منفردة استغلتها إسرائيل أبشع استغلال، لتشن حربا مسعورة ضد لبنان الشقيق، وتحكم أسرها للشعب الفلسطيني بأكمله. وبين المجلس أن المجتمع الدولي وخاصة دوله الكبرى النافذة والتي ترتبط بمصالح اقتصادية بالمنطقة، مسؤولة عن حماية الشعب اللبناني الشقيق، ومطالبة بالتحرك السريع لوضع حد للحرب الإسرائيلية المدمرة على لبنان، وإنهاء الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني ومؤسساته الشرعية، ومطالبة بتقديم الدعم للحكومة اللبنانية، في جهودها للحفاظ على لبنان الشقيق وصون سيادته وبسط سلطته على كامل التراب اللبناني. وأكد المجلس أن المملكة تقف صفا واحدا مع القوى الشرعية والوطنية والمتعقلة في لبنان الشقيق وفلسطين المحتلة، لدرء هذه الأخطار الداهمة على كيان الأمة العربية والإسلامية.

وبين مدني أن المجلس اطلع بعد ذلك على المواضيع المدرجة في جدول أعماله وقرر الموافق على تفويض وزير الخارجية أو من ينيب بالتباحث مع الجانب الجورجي في شأن مشروع اتفاقية عامة للتعاون بين حكومتي المملكة وجورجيا في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار، والتوقيع عليه ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

وقرر مجلس الوزراء أيضا الموافقة على اتفاقية بين حكومتي المملكة والصين لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، ولمنع التهرب الضريبي، والموافقة كذلك على البروتوكول المرافق للاتفاقية الموقع عليهما في بكين، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية بشأن مشروعي الاتفاقية والبروتوكول، وأعد مرسوم ملكي بذلك، ومن أبرز الملامح العامة للاتفاقية تطبيقها على ضرائب الدخل وضرائب رأس المال المفروضة لمصلحة كل دولة، بصرف النظر عن طريقة فرضها، ويشمل ذلك في المملكة الزكاة وضريبة استثمار الغاز الطبيعي، أما بالنسبة للصين فتشمل ضريبة الدخل الشخصي وضريبة الدخل على الشركات المشتركة مع استثمار أجنبي والمشروعات الأجنبية.

كما وافق مجلس الوزراء على اتفاقية تعاون زراعي بين حكومتي المملكة والصين التي وقع عليه في بكين، وذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير الزراعة بشأن مشروع الاتفاقية، وأعد مرسوم ملكي بذلك.

وأخيرا وافق مجلس الوزراء على تعيين كل من سلمان بن عبد الرحمن بن عبد المحسن الطبيشي مستشارا في وزارة الدفاع والطيران لشؤون الطيران المدني بالمرتبة الـ15، خالد بن عبد السلام بن إبراهيم المدني مستشارا اقتصاديا في وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات بالمرتبة الـ14، عوض الله بن مرشد بن راشد الرحيلي مديرا عاما لإدارة مراجعة حسابات القطاع العسكري في ديوان المراقبة العامة بالمرتبة الـ14، محمد بن إبراهيم بن محمد الجهيمان ملحق ثقافي في وزارة التعليم العالي بالمرتبة الـ14.